تحرير العمل المصرفي وما له وما عليه؟

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

ع / د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م - البحرين/ دبي

كان قانون "جلاس – ستيغال" الصادر في عام ١٩٣٣ في أمريكا من أهم القوانين المنظمة للنشاطات المصرفية والأعمال التجارية. وما يميز هذا القانون، أنه كان يمنع البنوك الأمريكية من ممارسة نشاطات الاستثمارات المالية ونشاطات التأمين وكل ما هو غير نشاط مصرفي بحت. وعليه كانت البنوك التجارية لا تمارس أي نشاطات تتعلق بالاستثمارات المالية أو عمليات التأمين لأن هذه النشاطات تمارس بواسطة جهات أخرى منفصلة تماما عن البنوك ولديها تراخيص مهنية محددة من سلطات أسواق المال والتأمين. ومن هذا يتضح أن قانون "جلاس – ستيغال" كان يتضمن تقييد تام وتحديد لمسار النشاطات التي تمارسها البنوك.

أذكر عندما كنت أعمل المستشار القانوني لأحد البنوك المركزية في الخليج، قبل سنوات عديدة، شرع أحد البنوك الأجنبية ومن ضمن الترويج لجذب العملاء، في تقديم " وثيقة تأمين " يعطيها البنك لتغطية السفر أو العلاج. وكان هذا الترويج جزءا من " العرض المتكامل " الذي يقدم للزبون. ولكن في البنك المركزي لم نوافق على هذا وتم توجيه البنك المعني بتعديل عرضه وعدم ممارسة التأمين أو الترويج له كجزء من العملية المصرفية بأي طريقة من الطرق. وهذا الإجراء كان صحيحا في حينه لأن قوانين تحرير العمل المصرفي لم تصدر في ذلك الوقت. وكانت أحكام قانون " جلاس – ستيغال " هي الطاغية الناهية وتأمر البنوك بالابتعاد التام عن التأمين. وذلك اتباعا للمبدأ الدستوري المعروف ب "الفصل التام بين السلطات".

لكن مع مرور الزمن، ونتيجة لبعض الضغوط من البنوك الأمريكية الكبيرة النافذة والتي كانت ترغب في توسيع دائرة نشاطاتها ولإدرار المزيد من الأرباح وتوسيع نطاق الأعمال، تم تعديل قانون " جلاس – ستيغال " لتنفيذ ما يعرف بسياسة تحرير العمل المصرفي (دي رقيوليشن) . . ولتحقيق هذا التوجه تم اصدار قانون جديد اسمه " قانون قرام – ليتش – بليلي " لعام ١٩٩٩ . وبموجب هذا القانون، الذي وقعه كلينتون وسط زخم اعلامي كبير، تم إزاحة كل القيود عن البنوك حيث تم السماح للبنوك بممارسة عمليات الاستثمار وعمليات التأمين جنبًا إلى جنب مع العمليات المصرفية التقليدية. وهذا تحقيقًا لتحرير

العمل المصرفي " دي رقيوليشن " وكل النشاطات الاقتصادية الأخرى لتعمل جميعها في نطاق مسار واحد .

ومن وقت سريان القانون الجديد أصبحت البنوك الأمريكية، وفرحا بهذا الانجاز، تقوم بممارسة العمليات المصرفية التقليدية إضافة لممارسة عمليات الاستثمار المالي وتقديم بعض الخدمات التأمينية . وفي هذا المنحى تبعتها كل البنوك العالمية الأخرى والتقطت القفاز بسرور وحبور، وتم إزالة وهدم المعوقات، كل المعوقات، المقيدة للانطلاق والتحرير.. كما تم إزالة وهدم " سور برلين " . ومنذ ذلك الوقت تجد كل الخدمات المصرفية والاستثمارية والتجارية تحت سقف واحد عليه اسم البنك "الفلاني" ...، والآن في البحرين تجد من البنوك من يقدم لك كل العمليات المصرفية التقليدية كما تجد من يقدم لك عمليات الاستثمار المختلفة والوساطة المالية وذلك عبر موظفيهم وعقولهم الاستثمارية وكما تجد بجانبهم من يقدم لك عمليات التأمين وبرنامج "سكيورا" الذي ظل يقدمه بنك البحرين والكويت يعتبر من أشهر برامج " البنك أشورنس" في المنطقة، وتبعته بعد ذلك بنوك أخرى . وكل هذا يتم على قدم وساق بترخيص وعلى مرأى ومسمع من مصرف البحرين المركزي والسلطات الإشرافية الأخرى . وهكذا يجد العميل كل الخدمات تحت سقف واحد ويقدمها له موظفو البنك من أصحاب التخصصات المختلفة . وهكذا، أصبح العمل المصرفي يغطي كل النشاطات بدون قيود أو موانع بالرغم مما كان يعتري هذه النشاطات من تنافس شرس بل نظرات ريبة وعداوات مبطنة فيما بين هذه الشركات في بعض الأوقات .

ولكن مع زيادة الأزمات المصرفية العالمية وتورط من يعمل فيها في العديد من الممارسات غير السليمة والمخالفة للقانون أحيانا ولأخلاقيات المهنة والممارسات المصرفية السليمة، فهناك من ينادي بضرورة مراجعة سياسة "تحرير" العمل المصرفي والعدول عنها أو النظر بجدية في إمكانية وضع بعض الضوابط الكابحة للتحرير التام . وذلك لاعتقاد هذه الفئة بأن التحرير التام هو الذي أدى إلى حدوث التجاوزات وحدوث المخالفات الجسيمة بل وإلى تلوث المهنة المصرفية لأنها أصبحت مفتوحة لكل شيء، وأصبحت بعض البنوك أكبر من اللازم وتشعر بأن في مقدورها عمل كل شيء في أي شيء .

وما حدث من هزات قاتلة للبنوك الأمريكية الكبيرة والأوربية قبل سنوات ما زالت آثارها موجودة في كل أطراف العالم بل دخلت في كل بيت وهزت أركانه . ونذكر كأمثلة، ما حدث من هفوات وفضائح في بنك باركليز وهو "من شيوخ البنوك الانجليزية" من تلاعب بمؤشر الفائدة "الليبور" بين البنوك وما كان له

من الآثار السالبة على كل البنوك والعملاء في العالم، وكذلك ما تبعه في نفس الفترة من فضائح "أتش أس بي سي" و "باري با بنك" وهما من البنوك الكبيرة وما قاموا به من تسهيلات لعمليات غسل الأموال عبر فروعهم المنتشرة في كل الاتجاهات في العالم، وهذا بالإضافة لتمويل الإرهاب عبر شحن ملايين الدولارات "نقدا" لزعماء العصابات ومجرمي الحروب لمساعدتهم في ممارسة إجرامهم. وغير هذا وذاك من التجاوزات غير السليمة والمنافية لأبسط الأسس والقواعد والممارسات المصرفية... والتي تحدث الآن على مدار الساعة في أوربا وآسيا وفي غيرهم. مع ملاحظة، أن معظم هذه التجاوزات قد تمت أو تتم من داخل البنوك الاستثمارية "الكبيرة" التي تلعق وتنغمس في هذه الاستثمارات وبريقها وتبعد تماما عن العمليات المصرفية التقليدية ذات العوائد التقليدية "البسيطة" و"الصغيرة" في نظرهم "الكبير".

وهنا يطرأ سؤال هل نحتاج إلى " قانون جلاس – ستيغال "؟ أو ما يشابهه من جديد حتى نمنع البنوك والمهنة المصرفية من الانهيار والانحطاط الذي تمارسه الآن بعض البنوك المسماة بالكبيرة ويمارسه بعض من يعمل بها من ضعاف النفوس وعديمي الضمير التي تبحث عن الثراء الذاتي؟ وهل تعود البنوك الحالية لممارسة العمليات المصرفية التقليدية العادية والتفرغ لممارستها هي فقط مع ترك نشاطات الاستثمارات والوساطة المالية والتأمين لسواها كما كان عليه الوضع سابقا، خاصة وأن هذه الممارسات متشعبة مما قد يسهل اختراقها عن عمد وسوء نية لتحقيق مآرب شخصية وتنفيذ مخططات إجرامية تستغل فيها البنوك والمهنة المصرفية الشريفة، من دون وعي أو علم؟.

من دون أنى شك، هناك فوائد عديدة ولا تحصى لسياسة " تحرير " العمل المصرفي حيث نلاحظ انشاء بنوك كبيرة وبرؤوس أموال كبيرة جدا لخدمة العملاء والدول والشركات العملاقة عابرة القارات، ولتوفير الخدمات المصرفية الشاملة في مكان واحد وتحت إدارة واحدة في سقف واحد. ولكن، من دون أدنى شك أيضا، فإن هذا الانفتاح أدى إلى التشعب المتعدد الأبعاد وإلى التنوع المتنامي بدون حدود مما أدى اختلاط الحابل بالنابل في العديد من الممارسات التي تحتاج إلى ضوابط تنظيمية صارمة وفق ممارسة مهنية عالية وأسس تشريعية قوية تمكن المهنة المصرفية من تجاوز السلبيات ونبذ كل ما يشوه أو "يشوش" العمل المصرفي السليم. وأذكر جيدا، أن الرئيس الأمريكي السابق ترامب، صرح وقال عدة مرات بأنه يرغب في اعادة قانون "جلاس – ستيغال" ووضعه موضع التنفيذ لضبط العمل المصرفي والمصارف الكبيرة التي أصبحت "كبيرة" لدرجة خارج السيطرة. ولكن، هل هذا ممكن وما هي عواقبه على الجميع؟

وليبقى " التحرير " للصناعة المصرفية ولنفسح له المجال الكافي. ولكن، يجب أن يتم هذا في ظل ضمانات قانونية ومصرفية كافية مع توفر النية المهنية الصادقة المقرونة بالعمل الجاد في الامتثال والالتزام بهذه المعايير الضرورية. ومع هذا، ضرورة وجود الردع القوي والفوري لكل من يتجاوز هذه الضمانات والممارسات. وليعمل الجميع بمهنية من أجل مهنة مصرفية متحررة سليمة ونظيفة لتعود لها سيرتها الأولي.